الأهرام العربي ٢٠٠٥/٧/٢٣

هامش

كتاب التغيير طريق مصر للنهضة:

صيحة الحقيقة الآن!

نبيل عبد الفتاح

عنوان هذا الكتاب واضح، وصريح ويدخل إلى قلب المشكلة وبالأحرى المشكلات البنائية العديدة التى تعتور النظام السياسى المصرى، والأنظمة الفرعية من إعلام إلى إدارة إلى قانون، ويمتد ليشمل الإعاقات الثقافية البنائية التى تراكمت عبر عقود طويلة وبعضها يعود إلى تراث ثقافى تشكل عبر قرون، ويعادى التعدد فى الرؤى، واحترام الآراء المختلفة، والاعتراف بوجود وحضور الآخر كطرف رئيسى فى أفكارنا وحياتنا، وفى تشكيل هويتنا، ومن ثم أن يكون طرفا فى عملية توزيع القيم والمصالح!

كتاب «التغيير طريق مصر إلى النهضة» للكاتب البارز د. وحيد عبدالمجيد، زميلنا وصديقنا العزيز، يعد واحدا من الكتب القليلة جدا الصادرة أخيراً، والتى تتسم بأهمية خاصة على عدد من المستويات يمكن تحديد بعضها فيما يلى:

1. عودة بعض الحيوية إلى مجال الجدل السياسى العام، حول طرائق التغيير أو الإصلاح السياسى فى مصر، ولا سيما فى ظل تزامن التضاغط الدولى الأمريكى - الأوروبى، والداخلى على ضرورة إحداث تغييرات إصلاحية واسعة فى بنية النظام السياسى المصرى تسمح بعلاج الاختلالات الهيكلية التى توارثها منذ بداية تشكيله كنظام سلطوى - أو تسلطى على نحو أدق - يعتمد على التعبئة السياسية ويتسم النظام الحزبى فى إطاره كما يقول الكاتب بأنه نظام حزب واحد أو نظام لا حزبى، وحظر إنشاء الأحزاب السياسية، والانتخابات التى يجريها غير تنافسية تجرى بين مرشحى الحزب أو من يجيز هذا الحزب ترشيحهم من المستقلين، ولا تتوفر حرية التصويت والنتائج معروفة سلفا.

إن تفاقم الاختلالات الهيكلية، ومظاهر الدمج الواقى بين السلطات عبر سيطرة السلطة التنفيذية، ولا سيما موقع «الرئيس - الدولة»، لم تستطع عمليات المقرطة من أعلى والتعددية المقيدة أن تقلل من الآثار السلبية للاختلالات فى بنية النظامين الدستورى والسياسى، وظل التعدد الحزبى المقيد كما يذهب الكاتب محكوما من أعلى، وقيود مفروضة على تأسيس الأحزاب وعلى أنشطتها وحرمان قوى وتيارات سياسية أساسية من تشكيل أحزاب مثل الإخوان المسلمين والشيوعيين كما يذهب الكتاب، والانتخابات شبه تنافسية، وتتوقف على الضمانات الانتخابية التى لا تتوفر غالبا.

وتجرى بين مرشحين لأحزاب متعددة ومستقلين فى معظم الأحيان، وتتأثر حرية التصويت بالقيود والضغوط وأعمال التزوير، ومن ثم فوز الحزب الحاكم بالأغلبية محسوم سلفا، والمشاركة السياسية تزداد جزئياً فى البداية ثم تتراجع، وتظل خاضعة لمؤثرات الترهيب والترغيب وافتقاد الثقة. وفيما يتعلق بالنظام الإعلامى تستثنى الصحافة جزئيا من السيطرة وتمتعها بقوة من الحرية، الجدل العام عندما يوجد تمثيل للمعارضة فيها. أما النظام القضائى فى ظل التعددية المقيدة يكتسب القضاء الطبيعى قدرا من الاستقلال، ولكن تجرى موازنة هذا الاستقلال عن طريق القضاء الاستثنائى، «انظر ص 21 من الكتاب».

فى ظل تفاقم واحتقانات النظام، والأنظمة الفرعية، وتزايد أدوار القوى الاحتجاجية الموقفية الجديدة، تأتى أهمية النظرة التأصيلية لهذه المشكلات التى قام بها ببراعة واقتدار وحيد عبدالمجيد، ولا سيما من خلال الغوص فى عمق المشكلات السياسية والثقافية لمصر.

هذا الكتاب المتميز مهما اختلفت أو اتفقت مع كاتبه - وأيا كان موقع الاختلاف أيديولوجيا أو سياسيا أو ثقافيا - سوف تتوقف أمام كتاب يتسم بالنظرة النقدية التحليلية، ومحاولة الابتعاد ما أمكن عن النزعة السجالية التى تسم معظم النص السائد - نعم بالمفرد لا الجمع - لأن غالب النصوص والخطابات تكاد تتشابه، ويبدو للقارىء الفطن، وليس فقط الباحث المدقق، أنها نصوص وخطابات مستنسخة وتتوالد بكثرة هائلة ومتفجرة، حتى يمكن لك أن تطلق عليها أنها انفجارات فئرانية، إذن أنت أمام كارثة النص الفأر أو الخطاب الفأر الذى يتناسل على نحو جنونى ويعربد فى عقول الجمهور ليأكل الأخضر واليابس داخلها!

من أبرز ملامح هذا الكتاب الذى صدرت فصوله كأبحاث وكتابات منجمة أنه يزاوج بين رصانة اللغة الاصطلاحية فى دراسة النظم السياسية المقارنة، والنظام المصرى، وبين القدرة على توظيفها فى تناغم وائتلاف مع السمات الموضوعية للواقع السياسى - الثقافى والاجتماعى المصرى.

من ناحية أخرى، ثمة ملمح آخر يميز هذا الكتاب، وهو الربط بين النظرى وبين إطاره التطبيقى، فى إطار من التوظيف المتميز للتاريخ، ووقائعه الدالة فى التدليل على أطروحاته، الأمر الذى يحفز لدى القارىء الوعى التاريخى.

إن تحليل الكاتب لعملية انتقال النظام السياسى المصرى من نظام سلطوى إلى التعددية المقيدة يتسم بالدقة والعمق، حيث لاحظ ببراعة أهداف هذا الاختيار المحدودة والمناورة ومن ثم لم تؤد إلى نتائج مهمة على مستوى التطور الديمقراطى فى مصر، حيث ذهب إلى أنه «كان يمكن لهذا الانتقال من النظام السلطوى إلى التعددية المقيدة أن يفتح الباب أمام تحول ديمقراطى تدريجى فى مصر ترسو سفينتها معه على شاطىء الحرية والتقدم. غير أن نظام الحكم فى مصر لم يرد بهذا الانتقال أكثر من تجاوز أزمة كان يواجهها فى منتصف سبعينيات القرن الماضى. فقد سعى إلى تكريس التعددية المقيدة نظاما دائما على نحو يتعارض مع واحدة من أخص خصائصها، وهى أنها لا يمكن أن تكون إلا نظاما انتقاليا إلى الديمقراطية. ولذلك - كما يقول المؤلف - كان لتكريسها ثمن باهظ دفعه المجتمع المصرى وخلق تعقيدات تكتنف مرحلة الانتقال المتأخر إلى الديمقراطية.

وهناك أيضاً عجز نخبة الحكم وأحزاب المعارضة عن إدارة مرحلة الانتقال من التعددية المقيدة إلى الديمقراطية، عبر الوصول إلى حد أدنى من التفاهم العام على مجموعة من القيم والمبادىء الأساسية، وصيغة الانتقال التدريجى إلى النظام الديمقراطى. وقد عرض الكاتب نظريات روبرت دال حول البولياركية، ودانكورت روستو التى تناولت عملية التفاهم على الأسس اللازمة لتنظيم التنافس السياسى للجماعة السياسية باعتبارها تسوية تنجم عن عملية تفاوضية، ومن ثم تنطوى على مساومة وتنازلات متبادلة لتخفيض حدة الصراع وزيادة مساحة الاتفاق والإجماع، وكعملية للتكيف المتبادل. ثم نظرية الموند وفيرا الشهيرة عن الثقافة المدنية (1963) حول التجربة التاريخية البريطانية.

إن التكيف المتبادل الذى يدعو إليه وحيد عبدالمجيد هو خلاصة درس باحث جاد للأنظمة المقارنة، ولأوضاع بلاده إلا أن مستوى الوضع السياسى المصرى يبدو يائساً، ومن ثم الأصوات العاقلة الجادة مثل وحيد عبدالمجيد وقلة من الآخرين تبدو نشازاً فى ظل نخبة بائسة بلا مهارات، ولا تاريخ من الإنجازات السياسية.

كتاب هام، وجاد، وقراءته مدخل رئيسى لفهم ما وراء كوارثنا الآن! إنه الجمود السياسى كما سبق أن قلنا مراراً وتكراراً.

nafatah02@www.com